تأثيرات العولمة على المجتمع العربي وتحدي المواجهة

The effects of globalization on Arab society and the challenge of confrontation

تاريخ الاستلام : 2019/09/08 ؛ **تاريخ القبول :** 2019/10/21

* **لطفي دنبري**

محمد أمين شيّاب

جامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي
(الجزائر).

ملخص

لم يعد يخفى على أحد أن من الأهداف الأساسية للعولمة بأبعادها المختلفة؛ إنما هو هدف مركز نحو إزالة كل أنواع الحواجز بين الشعوب والترويج لنمط معين من الحياة والسلوك والثقافة، وهو بالتحديد النمط الأمريكي ومنظومته الحضارية بوصفه النمط الأعلى والأمثل أمام كل الأنماط الحضارية الأخرى والواجب فرضه وتعميمه على الجميع. ولعل ما ساعد في ذلك القفزة الهائلة المتزامنة مع ثورة الاتصالات والانترنيت التي تعمل على جعل العالم قرية صغيرة موحدة المعالم تذوب فيها كل الثقافات والأديان وتزول معها كل الحواجز المكانية والزمنية، الأمر الذي جعل الجميع، بما فيها دولنا العربية، يقف مذهولا أمام هذا المد الكاسح لهذه الظاهرة محتارا في كيفية التعامل والتعاطي مع أبعادها الخطيرة والمحافظة على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية من أن تطمس أو تحل.

انطلاقا من هذا سنحاول، عبر مقالنا هذا، التعرض لأبعاد العولمة المختلفة وتأثيراتها على المجتمعات العربية، ومناقشة ما ينبغي أن تفعله هذه المجتمعات المغلوبة للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من خصوصياتها الحضارية في استيعابها لآليات العولمة .

الكلمات المفتاحية: عولمة؛ عولمة اقتصادية؛ عولمة سياسية؛ عولمة اجتماعية؛ عولمة ثقافية.

Abstract

It is not a secret to say that among the fundamental objectives of globalization with all its many and varied dimensions is one that focuses on the eradication of borders and barriers between peoples and nations in the sense of a culture universal, and that is, of course, referring to the American model is undoubtedly the most popular and the most appropriate model compared to other models. And among the factors that enabled its momentum, technological development and ICT that have grown considerably in our time .

This state of affairs to provoke awareness among Arab nations, especially in safeguarding the identity elements representing a bulwark against the cultural invasion of globalization. From this observation we will try to provide some answers to address this dimension of globalization and its various influences on Arab societies.

Keywords: Globalization; Economic globalization; Political globalization; Social globalization; Cultural globalization.

Résumé

Il n'est pas un secret d'affirmer que parmi les objectifs fondamentaux de la mondialisation avec toutes ses dimensions diverses et variées est celui qui est centré sur l'éradication des frontières et barrières entre les peuples et ouvrer dans le sens d'une culture universelle, et cela fait allusion bien entendu au modèle américain qui est incontestablement le modèle le plus prisé et le mieux approprié par rapport a d'autres modèles. Et parmi les facteurs qui ont permis son élan, le développement technologiques et des TIC qui ont connu un essor considérable a notre époque.

Cet état de fait à provoquer une prise de conscience chez les nations arabes surtout en matière de sauvegarde des éléments identitaires qui constitue un rempart contre l'invasion culturelle de la mondialisation. A partir de ce constat on va essayer d'apporter des éléments de réponse face à cette dimension de la mondialisation et ses différentes influences sur les sociétés arabes.

Mots clés: Mondialisation; Mondialisation économique ; Mondialisation politique ; Mondialisation sociale; Mondialisation culturelle

* Corresponding author, e-mail: denlotfi77@yahoo.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2019.

مقدمة:

العولمة ظاهرة العصر، طوقت العالم كله، فهي نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي وبيئي يشمل مرافق الحياة كلها. وهي ولادة طبيعية خرجت من رحم النظام الرأسمالي، وبسطت نفوذها على مؤيديها ومعارضيها من الدول والشعوب على السواء، تمتد آثارها إلى شعوب ودول العالم جميعا، بما فيها التي خلقت العولمة وصدرتها كالولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ تتحكم الشركات متعددة الجنسيات في مصير البشرية سواء أكان ذلك في الدول الغنية أم في الدول النامية الفقيرة، التي من بينها، طبعا، الدول العربية الإسلامية، فحلت العلاقات المادية محل العلاقات الإنسانية؛ فغيرت نمط مؤسسات الدولة وأهدافها ووضعتها باتجاهات محددة، وغيرت أسلوب حياة البشرية وعلاقاتها الإنسانية والاجتماعية.

وبالنظر إلى أن العولمة حالة موجودة ومفروضة على العالم، وأن الشعوب ليس لها خيار في رفضها، كيف تؤثر العولمة بأبعادها المتعددة على المجتمعات العربية؟ وكيف السبيل لهذه المجتمعات لاستيعاب معطيات هذا النظام العالمي الجديد دون فقدان الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية؟

أولا. مفهوم العولمة:

قبل البدء في الحديث عن مفهوم العولمة Globalisation لابد من الإشارة إلى أن أغلب المحولات الاجتهادية الرامية تبيان مفهوم ودلالة ظاهرة العولمة لم تبلغ مبتغاها ومرامها الأساسي بعد، فالبعض من تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الأخرى[1]، ويرها البعض الآخر على أنها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات الأمريكية، فهي أبشع واحدث صور الهيمنة الاستعمارية، وثمة من ينظر إليها بمنظور أوسع، ملخصه أن العولمة تمثل عملية رسملة العالم، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى*(العولمة الاقتصادية)*[2] ، في حين يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تنحوا بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس*(التشابه)* الثقافي وتكوُّن الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة *(العولمة الثقافية وثقافة العولمة)*[3] ، ويعول أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة والتي ترنو المجتمعات النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي، وعموما يبدو أن منظار هؤلاء للعولمة أوسع نطاقا مما سبق عرضه.

هذا من جهة تباين المفكرين من حيث اتساع أو ضيق نظرتهم للعولمة، ومن جهة ثانية، يبدو الاختلاف في المؤشرات الكمية والكيفية والتي تنم على الدخول في عصر

العولمة، فنجد الاقتصاديين يرون أن الشركات والمصارف العملاقة متعددة، ومتعدية الجنسية، والهادفة إلى الربح الفاحش، وذات المبادئ الرأسمالية هي من أبرز المؤشرات على هذا العصر الجديد، في حين يرى السياسيون أن ظاهرة ضعف نظام الدولة القومية في العالم وانتشار التيارات المطالبة بالحرية والديمقراطية هي المؤشر الحقيقي على عصر العولمة، أما الاجتماعيون فنجدهم يركزون على عمليات التجانس الثقافي المتوقع حدوثها بين أقطار العالم، وتبلور الشخصية العالمية، وتمركز مصادر القوة في الجوانب الاقتصادية والمالية، معتبرين ذلك من مؤشرات عصر العولمة، هذا ويذهب الإعلاميون للتأكيد على أن التطور في وسائل الاتصال والإعلام بوجه الخصوص هي من دواعي الدخول في عصر المعلومات.[4]

عموما يحاول "محسن الخضيري"[5] تعريف مفهوم العولمة والوقوف على أهم جوانبه فيقول: أن العولمة مفهوم "يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره"، أي بمعنى أن العولمة تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة. ومن أهم مؤشرات العولمة التي يطرحها "الخضيري" الآتي:

1. حرية حركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل الفوري دون حواجز أو حدود.
2. تحول العالم إثر التطور التقني والتيار المعلوماتي إلى قرية كونية صغيرة بل كوخ إلكتروني.
3. ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة ومتعدية الجنسيات وفوق القومية.
4. بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع الاستعباد والجور والطغيان والتعسف وكل أشكال الهيمنة والقهر

ومن جهة ثانية يورد "الخضيري" أن للعولمة جوانبها المتعددة، منها السياسي والمتجلي في انهيار الدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، ومنها الاقتصادي المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة، والجوانب التكنولوجية أو التقنية المتمثلة في التقانة وبخاصة الصناعية والحربية والكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية.

وإذا كان لكل عولمة محرك، فإن محرك العولمة هو رزمة من العوامل، أهمها:

1. تكنولوجيا المعلومات.
2. الليبيرالية الجديدة.
3. اقتصاد المعرفة، وعالمية رأس المال والتجارة.[6]

وكتعريف إجرائي نقول أن العولمة هي: صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر وثقافة واقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم أجمع باستخدام الوسائل الإعلامية، والشركات الرأسمالية الكبرى لتطبيق هذه الحضارة وتعميمها على العالم.

ثانيا. أبعاد العولمة وتأثيراتها:

تؤدي العولمة إلى دمج المجتمعات معا وانصهارها في مجتمع عالمي واحد يخضع لسوق عالمية، فلم تعد للحدود بين الدول أهمية ولا للقوميات، ما يدل على أن للعولمة

أبعادا وأشكالا متعددة لا يمكن إهمالها؛ بل لابد من أخذها بعين الاعتبار إذا ما أردنا كشف دور العولمة وتأثيرها على دول العالم. ومن أهم هذه الأبعاد والأشكال التي بنت لها مؤسسات وركائز في المجتمع نذكر الآتي:

1. العولمة الاقتصادية: وهي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم، وتضخمت هذه الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور"وانتهاء بتركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأغلى على مستوى العالم. والعولمة هي صناعة الأسواق التي تضمن عالمية التصدير والاستيراد"[7]. والعولمة الاقتصادية هي أيضا:" الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي إيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية. وهي تعد العالم بالرفاه وبالمزيد من التقدم."[8] وهي بهذا تجسد مجموعة من التطورات الموضوعية التي برزت بشكل واضح في عقد التسعينات حيث أنها تمثل تجسيدا واضحا لتعاظم دور الشركات العالمية والتي أصبحت تعمل على توسيع شبكة من التحالفات العابرة للقارات التي تتجاوز الحدود وتقفز على الدولة القومية، وهي تفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم يعيش كما لو كان في قرية صغيرة. ويسير في هذا السياق، كل من المفكر الألماني روبرت كورتس (Kurz) والمفكرين الفرنسيين توط(Tott) وبورديو (Bourdieu)، الذين يعدون العولمة نمطا من أنماط الرأسمالية الليبرالية الجديدة، المتمثلة في إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية أولاً، وفي اقتصاد المعرفة والانترنيت والمنافسة الشديدة بين الدول والشركات، فلا بقاء إلا لمن له القدرة على المنافسة.

كما تتمثل هذه الظاهرة أيضا في التكامل العالمي في مجال التكنولوجيا والمال والتجارة والمعلومات، وفي تلاحم الأسواق، والتجارة بالمعلومات والمعرفة، وفي تغير مصادر الثروة، أين أصبح الذكاء هو مصدر الثروة، وإمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات ذهنية، مصدر ثروتها هو تكنولوجيا المعلومات، والمعرفة الذهنية، والتنظيم الإبداعي للمعرفة والمبدعين.[9] أي التحول من اقتصاد السلع الصناعية إلى الاقتصاد اللامادي والبُنى الافتراضية منزوعة الحدود المكانية والزمانية والاجتماعية، وبروز مصادر جديدة للثروة، يحصرها ألفين توفلر في:

- المعرفة المعلوماتية والنشاط العقلي، لا العضلي.
- التغير في نظام الإنتاج يتميز بالمرونة وسرعة التغير.
- عوامل الإنتاج التقليدية: الأرض والعمل البدني والمواد الخام ورأس المال تفقد أهميتها أمام المعرفة المعلوماتية.
- بدلا من النقود تصبح المعلومات الالكترونية هي وسيلة التبادل الحقيقية.
- بدلا من البيروقراطيات التقليدية الجامدة تحل الخبرة والكفاءة... ويُترك التنظيم البيروقراطي للمعرفة المكان لنظم المعلومات ذات التدفق الحر.
- تراجع إمكانية استبدال العمال بسبب الرموز التي يحتفظون بها في رؤوسهم.
- بطل العولمة هو المبتكر الذي يجمع بين المعرفة والقدرة على الإبداع والقدرة على الفعل.
- النظام الجديد لخلق الثروة هو نظام محلي ودولي في آن واحد.[10]

1.1. تأثيراتها:

يرى كثير من الباحثين أن للعولمة الاقتصادية تأثيرات سلبية كثيرة على اقتصاديات الدول العربية والنامية، يمكن أن تلحق بها ضررا كبير لاسيما من النقاط الآتية:

أ. تأثر صادرات الدول العربية والنامية: إن الغرب وبالرغم من إمكاناته الهائلة وتقدمه التقني الواضح إلا أنه غير قادر على الاستغناء بنفسه عن بلدان العالم الثالث؛ حيث المواد الأولية الرخيصة، والأسواق الاستهلاكية الواسعة، كما أنه لا يستطيع غض الطرف عن المشاكل التي يسببها له هذا العالم، وعلى سبيل المثال، فقد أحس الغرب إبان أزمة البترول الأولى (1973-1974م) والثانية (1979-1980م) بأن العالم الخارجي أصبح قادرا على أن يزلزل استقراره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لو ترك الأمر بيد وحده.[11] وعلى الرغم من إدراك الدول العربية لمخاطر العولمة إلا أنها وجدت أن منظمة التجارة الدولية أصبحت تضم الغالبية العظمى من دول العالم. وأن عدم انضمامها يعني أنها ستتعرض لأخطار المنظمة دون أن تفيد منها. وأهم صادرات الدول العربية هي مادة النفط والبيتروكيماويات كأهم سلعة تصدير والمصدر الرئيسي لمواردها من العملات الحرة والذي يتم على أساس عوائد التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية، مما يجعل هذه البرامج تتأثر بشكل كبير بالتراوحات الطارئة على الأسعار العالمية للبترول. لذا تبدو حاجة الدول العربية البترولية إلى التحول تدريجيا عن الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة كمصدر رئيس للدخل القومي وخطط التنمية خاصة.[12]

ب. تنمية النزعة الاستهلاكية: من الأخطار التي تواجهها الدول العربية من جراء المنافسة بين الدول الصناعية هي إذكاء الثقافة الاستهلاكية الموجهة التي تقوم بها الدول الغربية لدفع الشعب العربي وشعب الدول النامية إلى استهلاك المواد الصناعية والزراعية، ذلك أن المنافسة تؤدي بالتأكيد إلى رخص الأسعار وسهولة إيصالها للمستهلك العربي بسعر أقل والبيع بالتقسيط والاستبدال بفارق بسيط، ورواج تجارة الموارد المستعملة لمختلف أنواع المواد من السيارات وأدواتها الاحتياطية والمواد الكهربائية، والحاسبات والملابس وغيرها من المواد التي كانت تشكل عبئا على الدول الصناعية. باختصار؛ إن الغرب يريد من الدول النامية والوطن العربي أن تكون سوقا مفتوحا لبضائعه.[13]

ت. سيطرة الشركات الأجنبية وإعاقة التنمية: يرى بعض الباحثين أن نمو الأسواق المالية وتنوع النشاط الاقتصادي وازدياد اللجوء للافتراض وإشاعة نمط الاستهلاك، وزيادة الشركات متعددة الجنسيات، سيتيح لحرية التجارة العالمية إمكانية انتهاك مصالح البلدان النامية ومنها الدول العربية، من خلال تهميش مصالحها لمصلحة فئة أو فئات ترتبط مصلحتها الاقتصادية بهذه الشركات وبزيادة استثماراتها أو نفوذها؛ حيث تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في الدول العربية، ومثل هذا التحكم سوف يؤدي في نهاية الأمر بهذه الشركات إلى مصادرة فائض القيمة الناجم عن أنشطتها في الدولة، فضلا عن تشويه نمط التنمية وأولويتها في الاقتصاد النامي، فضلا عن أن الدول النامية ترهن مستقبلها ومستقبل اقتصادها؛ حيث تجعل من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات تهيمن على مجريات الأمور الاقتصادية في الدول النامية، وبالتالي تعمق تبعية الاقتصاد إلى تلك الشركات؛ حيث تصبح تبعية اقتصادية مملة. والوطن العربي تشكل معظم دوله التبعية الاقتصادية للغرب.[14]

ث. تأثر الدول العربية والنامية بمشاكل الدول الصناعية: يرى بعض الباحثين في العولمة أنها أحد شرور الرأسمالية العالمية لأنها تسعى إلى تعويض اقتصاد الدول الرأسمالية المتقدمة عند انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات

الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية إلى الدول النامية، مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم؛ فالرأسمالية، عن طريق حرية العولمة، تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى دول العالم الثالث، وهذا بدوره يؤدي إلى ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، ويتبنى هذا التيار أكثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والتي تتميز بدرجة الفقر والتبعية والبطالة والنهب المستمر لخيرات العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.[15]

ج. **تبعية الاقتصاد العربي لمشاكل الاقتصاد العالمي:** إن نشاطات وممارسات الشركات التضامنية المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود، تخلق أوضاعا تجبر الدول التي تعمل تحت رعايتها على توفير المناخ الملائم لاستثماراتها، وتوفير العمالية اللازمة لعملياتها الإنتاجية، وعلى حماية ابتكاراتها التقنية ومشروعاتها البحثية. وهنا يبرز الصراع، أو التعاون المحتمل بين هذه الشركات وحكوماتها، وبين حكومات دول العالم الثالث بخصوص قوانين التجارة العالمية أو حماية البيئة مثلا، وبذلك تبرز حالة العلاقات المتبادلة، وهو ما يطلق عليه بالفساد المعولم بين الحكومات والطبقة الرأسمالية المعولمة وشركاتها في دول العالم.[16] وتتدخل الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول العاملة فيها، ويهدف هذا التدخل إلى التأثير في الصراع السياسي بين هذه الشركات والعمال وتنظيماتهم النقابية. وليس من الضروري أن يتخذ هذا التدخل الصفة العلنية المباشرة، إذ تظهر الدعوات إلى تصفية شركات القطاع العام ووقف برنامج المساعدات والدعم الحكومي لأسعار بعض السلع.[17]

ح. **إضعاف العمل الاقتصادي العربي المشترك:** يعاني الوطن العربي انقسامات وصراعات تغذيها الدول الأجنبية والمصالح الشخصية لرؤساء الدول، وقد جاءت العولمة لتغذي هذه الصراعات وتزيد من شدتها، وخلق التناقضات بين الدول العربية والحيلولة دون ظهور تكتلات اقتصادية عربية موحدة. كما أن من مبادئ العولمة إلغاء الخصوصيات التي تتمتع بها بعض الدول في العالم. وتعد القومية من العوائق التي تقف حائلا أما العولمة، وأن كل تكتل قومي أو ديني بين مجموعة من الدول يتعارض وأهدافها؛ فالمنظمة الدولية والتي هي مجموعة من الدول، تعمل على إقامة علاقات اقتصادية خاصة بينها إنما تتعارض مع العولمة، ومن ذلك فإن العولمة تدعو إلى إلغاء المنظمات الدولية الإقليمية ومنها جامعة الدول العربية. [18]

خ. **فرض شروط على الدول العربية:** تؤدي حرية التجارة العالمية إلى فرض شروط اقتصادية قاسية على الدول النامية ومنها الدول العربية، وإن أبرز تلك الشروط:

- فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.
- فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.
- فرض اللاهوية الاقتصادية بدلا من الهوية الاقتصادية.
- فرض نماذج التنمية الكونية بدلا من نماذج التنمية القومية.

د. **تصفية الإنتاج العربي:** تهدف العولمة الاقتصادية إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالي وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي ووحدته وشروطه. وتهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في الدول العربية إلى العمل المأجور وإلى جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط. وتراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة وبسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لمدة طويلة من الزمن. وتعمق العولمة التخلف الاقتصادي في الدول العربية والنامية وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني. [19]

ذ. **تزايد البطالة:** تعمل العولمة على تزاد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها؛ لأن التحول إلى شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة؛ سيؤدي إلى جعل الطلب على

قوة العمل في ظل حرية التجارة العالمية أقل بكثير من عرض قوة العمل، وارتفاع أسعار الغذاء المستورد للدول العربية بسبب تجديد التجارة في المواد الغذائية، وإلغاء سياسات التدعيم.

ر. **تلوث البيئة**: إن تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من المراكز إلى البلدان العربية والعالم الثالث يتطلب كثافة عالية في اليد العاملة، بدلا من الكثافة العالية لرأس المال وخاصة أن الصناعات الملوثة تعاني ضغوطا قانونية وشعبية واسعة في الدول المتقدمة ولا توجد مثل هذه الضغوط في الدول العربية.

ز. **انتهاك السيادة الاقتصادية الوطنية:** وذلك بظهور فكر اقتصادي جديد معولم يقوم بإحلال نماذج التنمية الكونية محل التنمية المستقلة، والسيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية، يتخطى كل الحواجز والحدود ويشير إلى أن الخصخصة الوطنية هي الخطوة الأولى لتطبيق العولمة الاقتصادية.[20]

2. العولمة الثقافية:

الثقافة في اللغة العربية تعني الإجادة والحذق والضبط وسرعة التعلم[21]، وتُعبِرُ الثقافة عن وضعية معينة؛ إذ تظهر فيها السمات الروحية، والمادية، والفكرية، والتاريخية، والعاطفية، التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل طرائق الحياة والتقاليد والمعتقدات والفنون والآداب، وتدمج في الوقت ذاته في نظامها القيّمي الحقوق الإنسانية للإنسان. إن ثقافة أي بلد لا تقتصر بطبيعة الحال على الثقافة المتخصصة بل تشمل أيضا الثقافة الشعبية، وهي لا تتلخص في التراث وحده، بل إنها تثرى وتنمو بفضل ملكة الإبداع والذاكرة معا، وأن الثقافة لكي تظل نابضة بالحياة، لا يمكنها أن تنطوي على نفسها، بل إن المبادلات الثقافية هي التي تخصبها وتنميها. [22]ولكنها في علم الاجتماع والحضارة تعني مجموعة الأوضاع والأنماط الفكرية والتطبيقية والسلوكية والحياتية، التي تميز فردا ما، أو جماعة ما، أو أمة ما في حقبة زمانية معينة وموقع مكاني معين. فالتحديات الثقافية تعني مجموعة الأوضاع والأنماط الفكرية والتطبيقية والسلوكية والحياتية التي تهدد مثيلاتها في الأمة.[23]

ويقصد بعولمة الثقافة فرض ثقافة موحدة على شعوب العالم جميعها، بما فيها الوطن العربي بوصفه جزءًا من هذا العالم، إذ تعمل العولمة على إحلال ثقافة السوق محل الثقافات المحلية وتوحيد ثقافات العالم بما يسهل نفاذ العولمة لكل زاوية من العالم. ويتفق أغلب الباحثين على أن العولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، ويحاول بعض الكتاب الأمريكيين الإيحاء إلى أن هناك عوامل سلبية في ثقافات البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات. هذه الصفات السلبية هي: أنها ثقافات نخبة وصفوة، وهي ثقافات مكبلة بالقيود ذات توجهات دينية، وهي ثقافات تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين، ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه.[24]

وتتسم العولمة الثقافية بالانتقال الحر للأفكار والمعلومات عن طريق مساهمة المحطات الفضائية في تشكيل وعي الجماهير، مما أسهم في انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثرها ببعض، وتسهل الاستفادة من التجارب الثقافية العالمية، وشيوع

مفاهيم الحوار لمناقشة القضايا العالمية المشتركة والتي أصبحت أرضية لبروز قيّم إنسانية مشتركة تتخطى الخصوصيات، كما اتسمت في تبني اللغة الإنجليزية بوصفها لغة تخاطب عالمية، ونشر الثقافة الاستهلاكية عالميا. وتتميز ثقافة العولمة بأنها لا تاريخية ونخبوية، أي تفرض من أعلى، وهي دون قاعدة شعبية محلية، وهي ثقافة الكترونية، وتساهم في تكوين المجتمع الافتراضي. فما يجمع الناس ليس القرابة، بل المعرفة بعالم المعلومات، دون تاريخ أو مكان محدد.[25]

تعبر العولمة الثقافية عن هيمنة ثقافة المعلومات، وهذه تؤدي إلى نشأة عقل عالمي، يتولد عن التفاعل ما بين الثقافات العابرة للقارات. ثقافة المعلومات والثقافة الافتراضية تولدان عقل العولمة. وهذا يعني أن صناعة العقل العالمي لم تعد محلية، بل عالمية، ومتولدة عن الثقافات العابرة للقارات.[26]

1.2.تأثيراتها:

هناك من يرى أن هدف العولمة الثقافية هو السيطرة على وعي الآخرين وخاصة المجتمعات العربية، واختراق هذه المجتمعات ثقافيا، وإعادة صياغة قيّم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية لهذه المجتمعات، مهددة هويتنا الحضارية من خلال وسائل الإعلام المختلفة. حيث يشير القرضاوي إلى أن العولمة الثقافية"تشكل خطر على عقائدنا وقيّمنا ولغتنا، وتريد أن تسلخنا من جلدنا، وأن تنزعنا هويتنا وأن تُروج في أمتنا بضائعها الفكرية ومعلباتها الثقافية الملوثة، ويرى أنها تشيع فينا ثقافة الاستهلاك وثقافة الإباحية، وثقافة الشذوذ، وثقافة الإجهاض، وثقافة التطبيع.."[27]

ويمكن تلخيص أهم آثارها في النقاط الآتية:

أ. شيوع الثقافة الاستهلاكية التي تستخدمها كأداة قوية فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان، ومن ثم تشويه التقاليد والأعراف السائدة.

ب. تغريب الإنسان وعزله عن قضاياه وهمومه، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعاته الدينية، وهويته الثقافية.

ت. إشاعة ما يسمى بأدب الجنس، وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب الحياة وكظاهرة عادية وطبيعية. وما يترتب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات، وقتل أوقات الشباب بتضييعها بما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة، وتساهم في هذا الجانب شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية، وبرامج الإعلانات، والدعايات للسلع الغربية وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية.

ث. استخدام الأقليات في بعض الدول من أجل تهديد وحدتها وتجزئتها والتدخل في شؤونها وإسقاط أية حكومة تجد الدول الغربية أنها تهدد مصالحها.[28]

ج. سلخ الأجيال عن عاداتهم وتقاليدهم وأخلاقهم وقيمهم الاجتماعية واستبدالها بعادات وثقافات وقيم اجتماعية مصدرة.

ح. تذويب الانتماء إلى الدين والمعتقد وإضعاف علاقة الفرد بأمته ومسخ شخصيته المستقلة؛ ليذوب في منظومة العولمة الثقافية.

3. العولمة السياسية:

لم يعد للدولة حدود سياسية بعدما اخترقت العولمة حدودها الاقتصادية والثقافية والجغرافية، وسلبتها وظائفها، وغيرت الأطر التي تشكلت فيها الدولة الحديثة، وفقدت معها مرجعياتها. فلم تعد هذه تستمد من القوانين الطبيعية، ومن حق المجتمعات في تقرير مصيرها، بل من رواد علم الاقتصاد السياسي. ولم تعد الأمة، ولا الإرادة العامة مصدر السلطة، بل فاعلو العولمة الجدد، كما أن العقد الاجتماعي الذي قامت عليه المصلحة العامة، قد تحول إلى خدمة المصالح الخاصة. وبهذا لم تعد الدولة تعرف نفسها من خلال احتكار العنف الشرعي، بعدما فقدت ذلك لصالح الفاعلين الجدد، وقوانين السوق، وهذا يمس شرعية الدولة ووظائفها.[29]

ويعتقد الكثير ممن كتبوا عن العولمة بأنها، في بعدها السياسي، هي شكل من أشكال الهيمنة السياسية لاسيما بعد انهيار المعسكر الشرقي وانفراد المعسكر الغربي بالسيطرة على العالم، وتتطلب العولمة فتح الحدود ورفع الدولة يدها عن الحواجز الجمركية، وانتقال الأموال عبر البنوك، والخضوع لقوانين السوق العالمية، كما تتطلب العولمة أن تكون الدولة الوطنية ضعيفة غير متماسكة وليست قوية مستقلة، وهذا ينطبق تماما على كثير من الدول العربية. [30]

العولمة السياسية هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية. وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة، وتصبح حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة، لذا فالعولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.[31]

1.3.تأثيراتها:

إن من أهم تأثيرات العولمة والهيمنة السياسية بشقيها العسكري والدبلوماسي ما يأتي:

أ. إضعاف دور الدولة القومية وتراجع أثر الدولة الوطنية في تشكيل الهوية الوطنية أمام تنوع الهويات الجماعية الأخرى.
ب. إهمال الحدود السياسية التقليدية للوحدات الدولية. [32]
ت. عقد الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والعسكرية بين الدول الكبرى من أجل إيجاد تحالفات وتكتلات لإخضاع الدول الفقيرة، والوقوف ضد الدول التي تعاديها إيديولوجيا.
ث. عقد اتفاقيات الدفاع المشترك بين الدول الكبرى وبعض الدول النامية بحجة حمايتها، ومن ثم إنشاء قواعد عسكرية دائمة في هذه البلدان وهذا نوع جديد من أنواع الاستعمار .
ج. التدخل السياسي في بعض الدول المضطربة، عن طريق فرض قرارات من قبل منظمة الأمم المتحدة أو من خلال ما يسمى بقوات حفظ النظام التابعة لها، والتي تكون بقيادة غربية.
ح. الاحتلال العسكري المباشر لبعض الدول الضعيفة وخاصة الغنية بالثروات النفطية والطبيعية بحجة تهديدها للأمن والسلم الدوليين، أو دعمها للإرهاب والجماعات الإرهابية.

غ. فرض صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية على الدول النامية والفقيرة لضمان تبعية هذه الدول عسكريا.
د. إيجاد مناطق توتر عالمية وخاصة في الشرق الأوسط حيث منابع الثروات ومنها البترول لضمان السيطرة الغربية وإيجاد الذرائع للتدخل السياسي والعسكري بحجة بسط الأمن وحماية إسرائيل.
ذ. القيام بانقلابات عسكرية في بعض الدول لزعزعة استقرارها عن طريق تدريب وتجنيد ضباط وقادة عسكريين في الغرب وإرسالهم إلى بلدانهم حيث يكونون عملاء تابعين يطبقون الأوامر الغربية.
ر. الضغط على بعض الدول سياسيا عن طريق بعض التقارير التي تتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان أو انتهاك للحرية والديمقراطية في هذا البلد أو ذاك، حيث يستخدم هذا الأمر كوسيلة ضغط وابتزاز ضد الدول من أجل القيام بإصلاحات سياسية وإيجاد المبررات لقيام المعارضة المدعومة، غالبا من الغرب، بالتحرك الجماهيري لإسقاط الحكومة.
ز. ازدواجية المعايير في تطبيق القوانين والتشريعات التي يدعى أنها دولية؛ حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض القرارات لأغراض نفعية وشخصية، في حين تستخدم حق النقض الفيتو ضد أي قرار.
س. صناعة بعض القادة في هذه البلدان وإعدادهم لاستلام السلطة ومحاولة إظهارهم بالمظهر اللائق أمام شعوبهم في حين أنهم يعملون لتكريس مصالح الغرب.

ويدعم هذه العولمة السياسية ويقنن لها عولمة تشريعية يمارسها الكونجرس الأمريكي الذي لم تعد تشريعاته وقفا عند حدوده الوطنية، كما هو شأن كل برلمانات الدنيا وأصل اختصاصاتها وإنما أخذ هذا الكونجرس يشرع للعالم بأسره فيصدر القوانين التي تصنف الدول إلى دول سافلة وأخرى طيبة ودول إرهابية وأخرى مسالمة، ودول محاصرة وأخرى غير محاصرة. ودول يجوز فيها الاستثمار وأخرى تفرض عليها المقاطعة.. ودول تضطهد الأقليات الدينية فتستحق العقاب الأمريكي والعالمي، ودول بريئة من هذا الاتهام، ودول يستحق إنسانها التمتع بحقوق الإنسان ومنها حق تقرير المصير، حتى ولو كان تعدادها أقل من مليون في تيمور الشرقية، وأخرى لا يستحق إنسانها شيئا من ذلك حتى ولو بلغ تعدادها عشرات الملايين. كما هو الحال في كشمير والفلبين وبورما والبوسنة وكوسوفا وفلسطين.[33]

4. العولمة الاجتماعية:

تعني العولمة الاجتماعية بروز المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية التي تهدف إلى خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات الدول وسياساتها في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب، والمخدرات والجريمة والقضايا الاجتماعية والإنسانية. وزاد الاهتمام بأدوار الأقليات الاجتماعية ودور المرأة كالتعليم وتولي المراكز القيادية.[34]

1.4.تأثيراتها:

ما دامت العلاقات الاجتماعية تقوم على أساس العامل الاقتصادي وهو العامل المهيمن في العلاقات الإنسانية وأن الدولة غير قادرة على فرض القيود على السلع والخدمات الأجنبية، وأنها غير قادرة على تنمية صناعتها الوطنية، تصبح البطالة أمرا مفروضا على المجتمع. وهذا ما يجعل المواطن يشعر بالغربة في وطنه، إذ لا رعاية،

ولا عمل، ولا مأوى يلجأ إليه، وتصبح حياته في وطنه انعكاسا لقوى دولية فاعلة، وما يخطط في الخارج يطبق في الداخل، فالدولة غير قادرة على مواجهة التحديات الخارجية.

ويمكن تلخيص الآثار الاجتماعية للعولمة في الآتي: (35)

أ. العولمة الاجتماعية تركز على حرية الإنسان الفريدة إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه من كل قيود الأخلاق والدين والأعراف ، والوصول به إلى مرحلة العدمية، وفي النهاية يصبح الإنسان أسيرا لكل ما يعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى التي تستغله أسوء استغلال.

ب.تكريس النزعة الأنانية لدى الفرد، وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة، وهذا بدوره يؤدي إلى التساهل مع الميول والرغبات الجنسية، وتمرد الإنسان على النظم والأحكام التي تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة. وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الإباحية والرذائل والتحلل الخلقي وخدش الحياء والكرامة والفطرة الإنسانية.

ت. إن ثقافة العولمة ثقافة مادية بحتة لا مجال فيها للروحانيات أو العواطف النبيلة أو المشاعر الإنسانية، إنها تُهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكافل والاهتمام بصالح وحقوق الآخرين ومشاعرهم. فهي تشكل عالما يجعل من الشح والبخل فضيلة، ويشجع على الجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة دون أدنى التفات إلى القيّم الشريفة السائدة في المجتمع. إن وسائل العولمة في مجال الإعلام والاتصالات، وخاصة الأقمار الصناعية، تلعب بشخصية الأفراد والأمم جميعا، تثير في برامجها وأنشطتها الشهوات الجنسية، وتزين عبادة الجسد، وتشيع أنواع الشذوذ، وتحطم قيم الفطرة الإنسانية الرفيعة.

ث.تسعى العولمة الاجتماعية إلى تعميم السياسات المتعلقة بالطفل والأسرة وكفالة حقوقهم في الظاهر، إلا أن الواقع هو إفساد وتفكيك الأفراد واختراق وعيهم، وإفساد المرأة والمتاجرة بها، واستغلالها في الإثارة والإشباع الجنسي، وبالتالي إشاعة الفاحشة في المجتمع، وبالمقابل تعميم فكرة تحديد النسل، وتعقيم النساء...وما تلبث آثار ذلك أن تبدو واضحة للعيان في الواقع الاجتماعي استسلاما وسلبية فردية، وتفككا أسريا واجتماعيا، وإحباطا عاما، وضلال تام لدور المجتمع الذي تحول إلى قطيع مسير ومنقاد لشهوته وغرائزه، لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا، متحللا من أي التزامات أسرية واجتماعية، إلا في إطار ما يلبي رغباته وشهواته وغرائزه.

ج. العولمة الاجتماعية تجيز الشذوذ الجنسي والعلاقات الجنسية الآثمة بين الرجل والمرأة، بل وبين الرجل والرجل، وهو جانب مدمر للحياة الاجتماعية.

ح. زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتوهين العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والظلم الاجتماعي الذي يصيب الأسر الفقيرة نتيجة تقليص الدولة للدعم الاجتماعي لهذه الأسر، ستؤدي العولمة إلى تشغيل خمس المجتمع وستستغني عن الأربع الأخماس الآخرين نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر، فخمس قوة العمل كافية لإنتاج جميع السلع وسيدفع ذلك بأربع أخماس المجتمع إلى حافة الفقر والجوع.

ثالثا. كيف يواجه المجتمع العربي العولمة؟

لما كانت العولمة تتمثل في تكتلات قارية، فإن المجتمعات العربية تحمي ثوابتها من خلال تطوير رؤية عربية للعولمة، تمثل القيم العربية الإسلامية. يقترح كثير من المفكرين جملة من الأفكار والإجراءات التي يجب أن تقتنع بها المجتمعات العربية وتطبقها لتواجه مد هذه العولمة بأبعادها المختلفة وتفادي سلبياتها، خاصة على

المستوى الداخلي، أهمها: [36]

1. وضع رؤية اقتصادية وثقافية واجتماعية شاملة لمواجهة تحديات العولمة.
2. تطوير البحث العلمي والتعليم وإعادة النظر في مناهج التدريس وطرقه، فطرق التدريس التقليدية تمنع الاكتشاف التلقائي والابتكار، وعلى العكس فإن النظم الجديدة بإتاحتها الفرصة للفكر الحدسي، كما للتفكير المنهجي، تفتح الباب للإلهام الذي يقود الابتكار.[37]
3. إعادة النظر في فلسفة التعليم ومناهجه بناء على الأهمية الجديدة للمعلومات بوصفها المادة الخام لهذا العصر.
4. تعميم التعليم وتكنولوجيا المعلومات: إن النظم السائدة الآن أصبحت إلى حد ما باطلة... وسيتطلب التعليم تنوعا في البرامج...والتعميم السريع لكيفية الوصول إلى أجهزة وتكنولوجيا المعلومات...لابد من بنية تحتية إلكترونية تتماشى مع العصر.
5. تطوير اقتصاديات بديلة للنفط.
6. تطوير تكنولوجيا المعلومات والاستثمار في اقتصاد المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتعليم وتدريب الموارد البشرية. وتطوير البنية التحتية
7. استقطاب العقول العلمية المهاجرة.
8. تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج يقوم على المنافسة والعمل.
9. التوسع في بناء الجامعات الافتراضية، وهذه هي جامعات المستقبل.

فالمهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا كعرب ومسلمين في عصر المعلومات هو أن نوفر الشروط الذاتية والاجتماعية لاستيعاب متطلبات هذا العصر، بكل ما تعني كلمة الاستيعاب من معنى.

وتوفير الشروط الذاتية والاجتماعية، ليس محصورا في جانب طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تكون مع عصر المعلومات، بل تتعدى ذلك وتشمل جميع المجالات والآفاق، بحيث أن الضغوطات الخارجية والتحديات الداخلية، تحول المجتمع إلى جثة هامدة راكدة، لا تستطيع عمل أي شيء أمام ضغوطات الخارج أو تحديات الداخل، وتعتبرها وكأنها القدر الذي لا مفر منه. بل تتعامل مع الضغوطات والتحديات وفق المنظور الحضاري والذي يحاول أن يمنع عمل وتأثير تلك الضغوطات الخارجية، ويسعى نحو تحويل مسار تلك التحديات وجعلها عتبات يرتقي بها المجتمع سلم التطور والمجد.[38]

فالشروط الذاتية والاجتماعية من قبيل القدرة على التكيّف والاستيعاب العلمي والصلابة النفسية، هي التي لا تجعل المجتمع ينهزم أمام مشاكله ويرضخ لتحدياته بل تغرس في نفوس أبناء المجتمع العزة بالذات، والإيمان المطلق بقدراتها وتجعلهم يتحملون شظف العيش وضنك الحياة، من أجل تجاوز تلك المشاكل والتحديات.[39]

ويحدد الدكتور محمد محفوظ الشروط الذاتية والاجتماعية، التي تؤهل المجتمعات لاستيعاب تطورات العصر وتحولاته في:[40]

1. القوة النفسية والإرادة الفاعلة: إذ أن المجتمعات المهزومة نفسيا، لا تستطيع توظيف إمكاناتها وقدراتها في مشروع التطوير لأن النفسية المهزومة لا تعكس إلا إرادة خائرة لا تستطيع القيام بأي عمل. لهذا فإن الشروط المهمة التي ينبغي توافرها لاستيعاب عصر المعلومات بمتطلباته وآفاقه هو توفر القوة النفسية والصلابة

المعنوية التي تبث إرادة فاعلة، وعزيمة راسخة، وتصميما فولاذيا، على تطوير الواقع واستيعاب تحولاته ومقاومة العوامل المضادة التي تحول دون التقدم والتطور.

2. **الدينامية الذاتية**: بمعنى أن الحركة اتجاه التقدم والتطور، حركة ذاتية لا تنتظر المحفزات من الخارج، بل هي مجتمعات مولدة للإصلاح والتطور وصانعة له. وأن الحركة الذاتية، هي التي تفتح أبوابا جديدة لرؤية المستقبل وبلورة آفاقه. فإن الإمكانات والقدرات التي يتضمنها أي مجتمع لا يمكن توظيفها في عملية التقدم وحسن استخدامها في مشروع التطور، إذا لم تكن هناك حركة ذاتية في المجتمع يتحرك بحوافزها، ويسعى نحو الاستفادة القصوى من كل الإمكانات المتوفرة في الإنسان والطبيعة.

3. **التعاطي الإيجابي مع التحولات:** وهو ابتداء قدرة نفسية، تتجسد في إرادة وتصميم وتخطيط، يتجه إلى تحقيق الانسجام المطلوب بين الواقع والمثال... وهذه صفة حضارية، إذ يتمكن صاحبها من تجاوز عثرات الطريق وسيئات الواقع، ويستطيع من خلالها أن يستوعب التحولات والتطورات. فالولايات المتحدة الأمريكية ، واجهت الكثير من الأزمات والمشاكل المستعصية القادرة على إيقاف الزحف الحضاري، أو تغيير قمته من أمريكا إلى دولة أخرى، لكن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التعاطي الايجابي مع هذه التحولات والأزمات، والاستفادة الدائمة من عناصر القوة الجديدة، وإدخالها في الدورة الحضارية الأمريكية، هو الذي أبقى الولايات المتحدة زعيمة العالم وقطب الرحى في مسيرة الحضارة الحديثة. وأن أفول هذه القدرة هو بداية النهاية لأي حضارة، حيث أن الحضارات الإنسانية التي سادت ثم بادت، تكشف لنا أن العنصر الأساسي الذي أنهى على التكيف مع التطورات والتحديات الجديدة، ولا فرق في ذلك سواء كانت تلك التطورات والتحديات والتحولات طبيعية أو إنسانية؛ لأن القدرة على التحكم بالطبيعة كمقوم أساسي من مقومات النهوض والحضارة لا تتأتى بدون قدرة الإنسان على التكيف مع متطلبات الطبيعة وتوفر أسباب الاستفادة منها، وهكذا فيما يرتبط بمنجزات الإنسان الحديثة، وبالتالي التعاطي الإيجابي مع التحولات؛ يعني النفاذ إلى القوانين التي تتحكم بسيرورات تطور المجتمعات الإنسانية تمهيدا للوصول إلى معرفة الواقع الاجتماعي، وسياقه التاريخي، وإمكانات الفعل والتطور الذي يزخر بها وجوده.

خاتمة:

إن العيش في عصر العولمة الزاخر بالمعلومات وتقنياته المتعددة، لا يمكّننا من الاختيار بين دخوله أو الانغلاق على أنفسنا وواقعنا منه، وإنما من الأهمية توفير كل الشروط الضرورية لاستيعاب تطورات هذا العصر، وهذه العولمة، وتقنياتها، ومحدداتها، وأبعادها المختلفة، حتى يتسنى لنا المشاركة الطبيعية في عصر لا محل فيه إلا للمجتمعات الحيّة، الزاخرة بالكفاءات والطاقات الخلاّقة المبدعة.

المراجع:

1- أنظر: ليث عبد الحسن جواد(1999)، **المضامين الاجتماعية للعولمة**، مجلة دراسات، السنة الأولى، العدد الرابع، ص 46.

2-شفيق الطاهر(1999)، **العولمة واحتمالات المستقبل**، مجلة دراسات، العدد الأول، ص ص7 – 11.

3 -عبد الإله بلقزيز(1998)، **العولمة والهوية الثقافية (عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)**، مجلة المستقبل العربي، العدد234، ص ص 91 – 99 .

4 - عبدالله أحمد المصراتي(دس): **العولمة: المفهوم، والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية، في ظل التطور التاريخي**. (محاضرة)، ليبيا:جامعة المرج.

5- محسن أحمد الخضيري(دس)، **العولمة " مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"** ط 1، مجموع النيل العربية للنشر، ص-ص 15-27

6- عبد القادر عبد الله عرابي(2005)، **العولمة وأبعادها وتأثيراتها، دراسات معاصرة**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص12

7- علاء زهير الرواشدة(2007): **العولمة والمجتمع**، عمان: دار الحامد، للنشر والتوزيع، ص 67

8 -المرجع نفسه، ص68

9 -عبد القادر عبد الله عرابي: مرجع سابق، ص37

10 -ألفين توفلر(1995)، **تحول السلطة، المعرفة والثورة العامة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، الجزء الأول، تعريب لبنى الريدي، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ص 285

11 -خالد أبو الفتوح: العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، موقع البيان، ص5

12 -سهيل حسين الفتلاوي(2009)، **العولمة وآثارها في الوطن العربي** عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص،ص153،152

13 -عبد الجليل كاظم الوالي (2002)، **جدلية العولمة بين الاختيار والرفض**، مجلة المستقبل العربي، العدد (275)، السنة (24)، بيروت، ص74

14- مها ذياب (2002)، **تهديدات العولمة للوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد (276)، العدد الثاني، بيروت، ص 153

15 -سهيل حسين الفتلاوي: مرجع سابق، ص 159.

16 -خلدون حسن النقيب (2001)، **واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة**، مجلة المستقبل العربي، العدد (268)، ص113.

17 -المرجع نفسه، ص117.

18- جميد الجيملي (1999)، **الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، مجلة الزحف الكبير، العدد الثاني، بغداد، ص75

19 -سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 162

20 -مها ذياب، مرجع سابق، ص158.

21- انظر ابن منظور، مادة تقف،19:9-20

22- اليونسكو UNESCO (1992)، مشروع **تقرير لجنة العلوم الاجتماعية للدورة الثالثة والأربعين**، جنيف 14-19، وثيقة رقم 43.

23 -سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 256

24 -علاء زهير الرواشدة: مرجع سابق، ص 71.

25 -أحمد زايد (2003)، **عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية**، عالم الفكر، العدد1، المجلد32، ص10

26 -عبد القادر عبد الله عرابي: مرجع سابق، ص 42

27-يوسف القرضاوي(2000)، **المسلمون والعولمة**، القاهرة دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص 73

28- علاء زهير الرواشدة: مرجع سابق، ص 93.

29- يحيى اليحياوي: العولمة، أية عولمة، دار إفريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص37.

30 -جلال صادق عظم (دس)، **ماهي العولمة؟** مجلة الطريق، العدد الرابع: 26: 23.

31 -علاء زهير الرواشدة: مرجع سابق، ص 58.

32 -المرجع نفسه، ص 61.

33 -محمد عمارة،(2009): أبعاد العولمة وميادينها، موقع http://alarabnews.com ، تاريخ الإطلاع 2012/09/29.

34 -علاء زهير الرواشدة: مرجع سابق، ص 74.

35 -علاء زهير الرواشدة: مرجع سابق، ص 97.

63-عبد القادر عبد الله عرابي: مرجع سابق ، ص-ص 93-94

73-ألفين توفلر: تحول السلطة، مرجع سابق، ص 216

83- محمد محفوظ (2003)، ال**عولمة وتحولات العالم، إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات**، المغرب: المركز الثقافي العربي، ص،ص 84،85.

39-المرجع نفسه، ص 85.

04 -المرجع نفسه ص-ص. 85-87